

حكومة دبي

GOVERNMENT OF DUBAI



الجريدة الرسمية

الجريدة الرّسميّة

السنة ٥١ العدد ٤١٠ ٢٠ فبراير ٢٠١٧ م ٢٣ جمادى الأولى ١٤٣٨ هـ

تصدر عن:

اللجنة العليا للتشريعات

هاتف: ٢٩٢٩٢٠٠ ٤ ٠٠٩٧١، فاكس: ٢٩٢٩٢٩٩ ٤ ٠٠٩٧١، ص.ب. ١٢٠٧٧٧

دبي، الإمارات العربية المتحدة

slc.dubai.gov.ae official.gazette@slc.dubai.gov.ae

الرقم المعياري الدولي للدوريات: 1141 - 2410

المحتويات

صاحب السمو حاكم دبي

قوانين

- ٥ - قانون رقم (١) لسنة ٢٠١٧ بشأن الأمر الجزائي.
- ١٠ - قانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٧ بشأن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة.
- ١٧ - قانون رقم (٣) لسنة ٢٠١٧ بشأن مجلس دبي الاقتصادي.

مراسيم

- ١٩ - مرسوم رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٦ بتشكيل مجلس إدارة معهد دبي القضائي.
- ٢١ - مرسوم رقم (١) لسنة ٢٠١٧ بتعيين رئيس مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة.
- ٢٢ - مرسوم رقم (٢) لسنة ٢٠١٧ بتعيين نائب رئيس مجلس دبي الرياضي.
- ٢٣ - مرسوم رقم (٣) لسنة ٢٠١٧ بتشكيل مجلس إدارة مؤسسة دبي العالمية.
- ٢٥ - مرسوم رقم (٤) لسنة ٢٠١٧ بتشكيل مجلس إدارة مؤسسة محمد بن راشد للإسكان.
- ٢٧ - مرسوم رقم (٥) لسنة ٢٠١٧ بتشكيل مجلس إدارة مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي.
- ٢٩ - مرسوم رقم (٦) لسنة ٢٠١٧ بإعادة تشكيل مجلس إدارة سلطة المدينة العالمية للخدمات الإنسانية.
- ٣١ - مرسوم رقم (٧) لسنة ٢٠١٧ بتشكيل مجلس أمناء نور دبي.
- ٣٣ - مرسوم رقم (٨) لسنة ٢٠١٧ بتعيين واستبدال نائب رئيس مجلس إدارة مركز الإمارات العالمي للاعتماد.

قرارات

- ٣٤ - قرار رقم (١) لسنة ٢٠١٧ بتشكيل مجلس إدارة مستشفى الجليلة التخصصي للأطفال.
- ٣٦ - قرار رقم (٢) لسنة ٢٠١٧ بإعادة تشكيل مجلس إدارة سلطة مدينة دبي الطبية.

المجلس التنفيذي قرارات

- قرار المجلس التنفيذي رقم (١) لسنة ٢٠١٧ بشأن تنظيم السكك الحديدية في إمارة دبي.

تشريعات الجهات الحكومية هيئة الطرق والمواصلات

- قرار إداري رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٧ بشأن منح بعض الأشخاص صفة مأموري الضبط القضائي.

- قرار إداري رقم (٤٤) لسنة ٢٠١٧ بشأن تعديل محطات وتعرفة التاكسي المائي في إمارة دبي.

قانون رقم (١) لسنة ٢٠١٧ بشأن الأمر الجزائي

نحن محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي

بعد الاطلاع على دستور دولة الإمارات العربية المتحدة،
وعلى القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٧٦ في شأن الأحداث الجانحين والمُشردين،
وعلى قانون العقوبات الصادر بالقانون الاتحادي رقم (٣) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته،
وعلى قانون الإجراءات المدنية الصادر بالقانون الاتحادي رقم (١١) لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته،
وعلى قانون الإجراءات الجزائية الصادر بالقانون الاتحادي رقم (٣٥) لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته،
وعلى القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بشأن النظام المالي لحكومة دبي،
وعلى القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٦ بشأن السلطة القضائية في إمارة دبي،

نُصدر القانون التالي:

التعريفات

المادة (١)

تكون للكلمات والعبارات التالية، حيثما وردت في هذا القانون، المعاني المبينة إزاء كلٍّ منها، ما لم يدل سياق النص على غير ذلك:

الإمارة : إمارة دبي.

النيابة العامة : النيابة العامة في الإمارة.

النائب العام : النائب العام للإمارة.

الأمر الجزائي : القرار القضائي الذي يُصدره عضو النيابة العامة، للفصل في موضوع الدعوى الجزائية بالغرامة دون إحالتها إلى المحكمة المختصة.

نطاق التطبيق

المادة (٢)

- أ- تُطبَّق أحكام هذا القانون على جرائم الجُنْح والمُخالفات المنصوص عليها في التشريعات السارية في الإمارة، المُعاقب عليها بأي مما يلي:
- ١- عقوبة «الغرامة» فقط.
 - ٢- عقوبة «الحبس أو الغرامة».
- ب- يُحدِّد النائب العام بقرار يصدر عنه في هذا الشأن جرائم الجُنْح والمُخالفات التي تُطبَّق عليها أحكام هذا القانون.
- ج- تُستثنى من أحكام هذا القانون الجرائم التي يرتكبها الأحداث الجانحون والمُشرِّدون.

أهداف القانون

المادة (٣)

يهدف هذا القانون إلى تحقيق ما يلي:

- ١- ضمان سرعة البت في الدعوى الجزائية، دون الإخلال بضمانات المحاكمة العادلة.
- ٢- تخفيف العبء على المحاكم والحد من عدد الدعاوى الجزائية المُحالَة إليها.
- ٣- الاستجابة للاعتبارات العملية التي تقتضي تبسيط إجراءات التقاضي واختصار الوقت والجهد والنفقات على أطراف الدعوى الجزائية.

إصدار الأمر الجزائي

المادة (٤)

يكون للنياحة العامة في جرائم الجُنْح والمُخالفات التي تسري عليها أحكام هذا القانون، أن تُصدِر أمراً جزائياً على من يثبت ارتكابه للجريمة وذلك بتوقيع الغرامة المُقرَّرة قانوناً عليه، وبما لا يُجاوز نصف حدها الأقصى بالإضافة إلى العقوبات التكميلية.

بيانات الأمر الجزائي

المادة (٥)

يجب أن يتضمن الأمر الجزائي الذي يُصدِرُه عضو النيابة العامة البيانات التالية:

- ١- تاريخ صدور الأمر الجزائي.

- ٢- اسم المتهم وبياناته الشخصية.
- ٣- التهمة المسندة إلى المتهم.
- ٤- النص القانوني الذي ينطبق على الجريمة المرتكبة والعقوبة المقضي بها.
- ٥- اسم عضو النيابة العامة الذي أصدر الأمر الجزائي ودرجته.

إعلان المتهم

المادة (٦)

يجب إعلان المتهم بتاريخ عرض الملف على النيابة العامة، ولها أن تُصدر الأمر الجزائي في حال عدم حضوره، وفي جميع الأحوال يجب أن يتم إعلان المتهم وفقاً للإجراءات والوسائل التي يُحددها النائب العام في هذا الشأن.

تعديل أو إلغاء الأمر الجزائي

المادة (٧)

لعضو النيابة العامة ممن لا تقل درجته عن رئيس نيابة، ويصدر بتسميته قرار من النائب العام، أن يُعدل في الأمر الجزائي أو يُلغيه، خلال (٧) سبعة أيام من تاريخ صدوره، ويترتب على إلغاء الأمر الجزائي اعتباره كأن لم يكن، والسير والتصرف في الدعوى الجزائية بالطرق العادية.

الاعتراض على الأمر الجزائي

المادة (٨)

- أ- للمتهم أن يعترض لدى النيابة العامة على الأمر الجزائي الصادر بحقه خلال (٧) سبعة أيام من تاريخ صدوره أو من تاريخ تعديله وفقاً لأحكام المادة (٧) من هذا القانون إذا كان حضورياً، أو من تاريخ إعلانه به إذا كان الأمر قد صدر غيابياً، ويترتب على هذا الاعتراض إلغاء الأمر الجزائي واعتباره كأن لم يكن، والسير والتصرف في الدعوى الجزائية بالطرق العادية.
- ب- إذا تعدد المتهمون واعترض بعضهم على الأمر الجزائي فإنه يترتب على ذلك إلغاء هذا الأمر واعتباره كأن لم يكن بالنسبة للمُعترض فقط دون باقي المتهمين.
- ج- يجوز للمتهم أن يتنازل عن اعتراضه على الأمر الجزائي قبل انعقاد الجلسة الأولى المُحددة لنظر الدعوى أمام المحكمة المختصة، ويترتب على هذا التنازل سقوط الاعتراض واعتبار

الأمر الجزائي نهائياً بالنسبة له.

صيورة الأمر الجزائي نهائياً

المادة (٩)

يُصيح الأمر الجزائي نهائياً وغير قابل للاعتراض أو الطعن عليه بأي طريق من طرق الطعن المقررة قانوناً في أي من الحالتين التاليتين:

- ١- فوات ميعاد الاعتراض على الأمر الجزائي.
- ٢- سداد المتهم قيمة الغرامة المقررة بموجب الأمر الجزائي.

صلاحيات النائب العام

المادة (١٠)

على الرغم مما ورد في المادة (٩) من هذا القانون، يكون للنائب العام صلاحية تعديل الأمر الجزائي أو إلغائه خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره أو تعديله أو من تاريخ تنازل المتهم عن اعتراضه وفقاً لأحكام الفقرة (ج) من المادة (٨) من هذا القانون، ويترتب على إلغاء الأمر الجزائي اعتباره كأن لم يكن، والسير والتصرف في الدعوى الجزائية بالطرق العادية.

الادعاء بالحق المدني

المادة (١١)

لا يحول الادعاء بالحق المدني دون إصدار الأمر الجزائي، وللمدعي بالحق المدني اللجوء إلى المحكمة المدنية المختصة للمطالبة بحقوقه.

تنفيذ الأمر الجزائي

المادة (١٢)

يُنَفَّذ الأمر الجزائي وفقاً للقواعد المقررة في القانون الاتحادي رقم (٣٥) لسنة ١٩٩٢ المشار إليه.

أيلولة الغرامات

المادة (١٣)

تؤول حصيلة الغرامات التي يتم استيفاؤها بموجب أحكام هذا القانون لحساب الخزنة العامة

إصدار القرارات التنفيذية

المادة (١٤)

يُصدر النائب العام القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

النشر والسريان

المادة (١٥)

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويُعمل به بعد (٣) ثلاثة أشهر من تاريخ نشره.

محمد بن راشد آل مكتوم

حاكم دبي

صدر في دبي بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠١٧م

الموافق ٢ جمادى الأولى ١٤٣٨هـ

قانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٧
بشأن
مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة

نحن محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي

بعد الاطلاع على القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٣ بشأن إنشاء مجلس تنفيذي لإمارة دبي،
وعلى قانون إدارة الموارد البشرية لحكومة دبي رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته،
وعلى القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٨ بإنشاء مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم،
وعلى القانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٥ بإنشاء مؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية،
وعلى القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بشأن النظام المالي لحكومة دبي،

نصدر القانون التالي:

اسم القانون

المادة (١)

يسمى هذا القانون «قانون مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة رقم (٢) لسنة ٢٠١٧».

التعريفات

المادة (٢)

تكون للكلمات والعبارات التالية، حيثما وردت في هذا القانون، المعاني المبينة إزاء كل منها، ما لم يدل سياق النص على غير ذلك:

الإمارة : إمارة دبي.

الحاكم : صاحب السمو حاكم دبي.

المجلس التنفيذي : المجلس التنفيذي للإمارة.

المؤسسة : مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة.

الرئيس : رئيس المؤسسة.
المدير التنفيذي : المدير التنفيذي للمؤسسة.
المجلس الاستشاري : المجلس الاستشاري للمؤسسة.

سريان القانون على المؤسسة

المادة (٣)

- أ- تُطبَّق أحكام هذا القانون على «مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم» المنشأة بموجب القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٨ المشار إليه، باعتبارها مؤسسة عامة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية، والأهلية القانونية اللازمة لمباشرة الأعمال والتصرّفات التي تكفل تحقيق أهدافها، وتُلحق بمؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية المنشأة بموجب القانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٥ المشار إليه.
- ب- يُستبدل مُسمّى «مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة» بمُسمّى «مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم» أينما ورد في أي تشريع معمول به في الإمارة.

مقر المؤسسة

المادة (٤)

يكون مقر المؤسسة الرئيس في الإمارة، ويجوز بقرار من الرئيس أن تنشئ لها فروعاً ومكاتب داخل الإمارة وخارجها.

أهداف المؤسسة

المادة (٥)

تهدف المؤسسة إلى الارتقاء بمستوى البحث العلمي، والمساهمة في دعم وتنشيط أعمال التأليف والنشر والترجمة، وتمية الثقافة وتشجيع المثقّفين في العالم العربي والإسلامي.

اختصاصات المؤسسة

المادة (٦)

- يكون للمؤسسة في سبيل تحقيق أهدافها، المهام والصلاحيات التالية:
- ١- تصميم وإدارة برامج بناء ودعم قاعدة معرفية متطورة.

- ٢- دعم البرامج التي تهدف إلى إنتاج المعرفة بكافة أشكالها وأصنافها.
- ٣- المساهمة في توفير البعثات الدراسية وبرامج التنمية البشرية.
- ٤- إعداد وصقل وتطوير مهارات جيل من القيادات في المجالات العلمية المختلفة سواءً من القطاع الحكومي أو الخاص.
- ٥- تطوير الفكر الاستثماري لدى جيل الشباب لحثهم على الإبداع والريادة في الأعمال، من خلال إطلاق برامج مُتخصّصة، وإنشاء صناديق مالية تدعم هذه الأنشطة.
- ٦- رعاية ودعم السياسات العامة والأبحاث العلمية والتقارير المُتخصّصة ودراسات الحالة في مجالات إنتاج المعرفة وتطوير ريادة الأعمال وتنمية رأس المال البشري.
- ٧- تأسيس الشركات أو المؤسسات أو المشاريع الاستثمارية في المجالات ذات الصلة بمجال عمل المؤسسة، سواءً بمُفردها أو مع الغير.
- ٨- رعاية الجوائز المحلية والعالمية في مجالات الثقافة والأدب والمعرفة والعلوم.
- ٩- تنظيم الفعاليات والمعارض والمؤتمرات وورش العمل في المجالات ذات الصلة بتحقيق أهداف المؤسسة، أو المُشاركة فيها.
- ١٠- إصدار التقارير والنشرات الدورية في المجالات المُتعلقة بنطاق عمل المؤسسة.
- ١١- توفير برامج مُتخصّصة ومُتطوّرة تدعم التّأليف والترجمة والنشر والتشجيع على القراءة.
- ١٢- أي مهام أخرى تكون لازمة لتحقيق أهدافها.

الهيكل التنظيمي للمؤسسة

المادة (٧)

تتألف المؤسسة من المستويات التنظيمية التالية:

- ١- الرئيس.
- ٢- المدير التنفيذي.
- ٣- المجلس الاستشاري.

تعيين الرئيس وتحديد اختصاصاته

المادة (٨)

- أ- يكون للمؤسسة رئيس، يُعيّن بمرسوم يُصدره الحاكم.
- ب- يتولى الرئيس مُهمّة الإشراف العام على أعمال المؤسسة، وضمان قيامها بتحقيق أهدافها

المنصوص عليها في هذا القانون، ويكون له على وجه الخصوص المهام والصلاحيات التالية:

- ١- اعتماد السياسة العامة للمؤسسة، وخططها وبرامج عملها.
 - ٢- إقرار مشروع الموازنة السنوية للمؤسسة وحسابها الختامي.
 - ٣- إقرار الهيكل التنظيمي للمؤسسة.
 - ٤- اعتماد القرارات المتعلقة بتنظيم العمل في المؤسسة من النواحي الإدارية والمالية والفنية.
 - ٥- اعتماد المبادرات والبرامج والمشاريع ذات العلاقة بأهداف المؤسسة.
 - ٦- أي مهام أو صلاحيات أخرى يتم تكليفه بها من الحاكم أو رئيس المجلس التنفيذي.
- ج- للرئيس تفويض أي من الصلاحيات المشار إليها في الفقرة (ب) من هذه المادة إلى المدير التنفيذي، على أن يكون هذا التفويض خطياً ومُحدداً.

تعيين المدير التنفيذي وتحديد اختصاصاته

المادة (٩)

- أ- يكون للمؤسسة مدير تنفيذي، يُعين بقرار يُصدره رئيس المجلس التنفيذي.
- ب- يتولى المدير التنفيذي إدارة المؤسسة والتحقق من قيام جهازها التنفيذي بتحقيق أهداف المؤسسة، ويكون له على وجه الخصوص المهام والصلاحيات التالية:
 - ١- إعداد السياسة العامة والخطط الاستراتيجية للمؤسسة وبرامج عملها، ورفعها إلى الرئيس لاعتمادها، ومتابعة تنفيذها بعد اعتمادها.
 - ٢- إعداد مشروع الموازنة السنوية للمؤسسة وحسابها الختامي، ورفعها إلى الرئيس لإقرارهما، تمهيداً لاعتمادهما من الجهات المختصة.
 - ٣- إعداد الهيكل التنظيمي للمؤسسة، ورفعها للرئيس لإقراره، تمهيداً لاعتماده من الجهات المختصة.
 - ٤- تمثيل المؤسسة أمام الغير، وتوقيع العقود والاتفاقات ومذكرات التفاهم مع الجهات المحلية والإقليمية والدولية في المجالات ذات الصلة بعمل المؤسسة.
 - ٥- إعداد القرارات المتعلقة بتنظيم العمل في المؤسسة من النواحي الإدارية والمالية والفنية، ورفعها إلى الرئيس لاعتمادها.
 - ٦- الإشراف على الجهاز التنفيذي للمؤسسة، وتعيين الموظفين ذوي الكفاءة والاختصاص.
 - ٧- اقتراح المبادرات والبرامج والمشاريع التي لها علاقة بأهداف المؤسسة، وعرضها على

الرئيس لاعتمادها.

٨- إعداد التقارير الدورية حول إنجازات المؤسسة وأنشطتها، وعرضها على الرئيس لاتخاذ ما يراه مناسباً بشأنها.

٩- أي مهام أو صلاحيات أخرى يتم تكليفه أو تفويضه بها من الرئيس تكون لازمة لتحقيق أهداف المؤسسة.

ج- يجوز للمدير التنفيذي تفويض أي من الصلاحيات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة لأي من موظفي المؤسسة، على أن يكون هذا التفويض خطياً ومُحدداً.

المجلس الاستشاري للمؤسسة

المادة (١٠)

يكون للمؤسسة مجلس يُسمى «المجلس الاستشاري»، يتألف من المدير التنفيذي رئيساً وعدد من الأعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص في المجالات ذات الصلة بعمل المؤسسة، يتم اختيارهم من قبل الرئيس.

اختصاصات المجلس الاستشاري

المادة (١١)

يتولى المجلس الاستشاري المهام والصلاحيات التالية:

- ١- دراسة السياسات والخطط الاستراتيجية للمؤسسة، والبرامج والمبادرات اللازمة لتنفيذها.
- ٢- تحديد المتطلبات والأولويات العلمية والبحثية، التي تساعد المؤسسة على القيام بها.
- ٣- تقديم المشورة الفنية المتعلقة بالمنهجيات والمفاهيم العلمية ذات الصلة بمجال عمل المؤسسة.
- ٤- تقديم المقترحات الفنية التي تهدف إلى تحقيق التطوير المستمر للإبداع والريادة في مجال عمل المؤسسة، ومواكبة أحدث التطورات الفنية والتقنية في هذا المجال.
- ٥- وضع نظام عمل المجلس الاستشاري ورفعها إلى الرئيس لاعتمادها.
- ٦- أي مهام أخرى يتم تكليفه بها من الرئيس أو المدير التنفيذي.

الموارد المالية للمؤسسة

المادة (١٢)

تتكوّن الموارد المالية للمؤسسة مما يلي:

- ١- الاعتمادات المالية المخصصة للمؤسسة في الموازنة العامة لحكومة دبي.
- ٢- المنح والهبات والتبرعات التي تُقدّم للمؤسسة ويقبلها الرئيس.
- ٣- الأرباح والعوائد التي تُحقّقها المؤسسة من استثمار أموالها.
- ٤- أي موارد أخرى يُقرّها الرئيس.

حسابات المؤسسة وسنتها المالية

المادة (١٣)

- أ- تُطبّق المؤسسة في تنظيم حساباتها وسجلاتها أصول ومبادئ المحاسبة الحكومية.
- ب- تبدأ السنة المالية للمؤسسة في اليوم الأول من شهر يناير وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر ديسمبر من كل سنة.

سريان قانون إدارة الموارد البشرية

المادة (١٤)

- يسري على موظفي المؤسسة قانون إدارة الموارد البشرية لحكومة دبي رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته، مع احتفاظهم بحقوقهم المكتسبة.

إصدار القرارات التنفيذية

المادة (١٥)

- يُصدر رئيس المجلس التنفيذي القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

الإلغاءات

المادة (١٦)

- أ- يحل هذا القانون محل القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٨ المشار إليه.
- ب- يُلغى أي نص في أي تشريع آخر إلى المدى الذي يتعارض فيه وأحكام هذا القانون.

السريان والنشر

المادة (١٧)

يُعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن راشد آل مكتوم

حاكم دبي

صدر في دبي بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠١٧م

الموافق ٢ جمادى الأولى ١٤٣٨هـ

قانون رقم (٣) لسنة ٢٠١٧

بشأن

مجلس دبي الاقتصادي

نحن محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي

بعد الاطلاع على القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٣ بشأن إنشاء مجلس تنفيذي لإمارة دبي، وعلى قانون إدارة الموارد البشرية لحكومة دبي رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته، وعلى القانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٧ بإنشاء مجلس دبي الاقتصادي، وعلى القانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٨ بشأن دائرة التنمية الاقتصادية،

نُصدر القانون التالي:

نقل المهام والصلاحيات

المادة (١)

تُنقل إلى دائرة التنمية الاقتصادية بتاريخ العمل بهذا القانون المهام والصلاحيات المنوطة بمجلس دبي الاقتصادي بموجب القانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٧ المشار إليه، وتحل دائرة التنمية الاقتصادية محل مجلس دبي الاقتصادي بما له من حقوق وما عليه من التزامات.

نقل الموظفين

المادة (٢)

يُنقل إلى دائرة التنمية الاقتصادية بتاريخ العمل بهذا القانون جميع الموظفين العاملين لدى مجلس دبي الاقتصادي، على أن يتم تسكينهم على سُلّم الدرجات والرواتب الملحق بقانون إدارة الموارد البشرية لحكومة دبي المشار إليه، مع احتفاظهم بحقوقهم المكتسبة.

الإلغاءات

المادة (٣)

يلغى القانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٧ المشار إليه، كما يُلغى أي نص في أي تشريع آخر إلى المدى

الذي يتعارض فيه وأحكام هذا القانون.

إصدار القرارات التنفيذية

المادة (٤)

يُصدر رئيس المجلس التنفيذي القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

النشر والسريان

المادة (٥)

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من تاريخ نشره.

محمد بن راشد آل مكتوم
حاكم دبي

صدر في دبي بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠١٧ م
الموافق ٢ جمادى الأولى ١٤٣٨ هـ

مرسوم رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٦
بتشكيل
مجلس إدارة معهد دبي القضائي

نحن محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي

بعد الاطلاع على القانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩ بشأن معهد دبي القضائي وتعديلاته،
وعلى المرسوم رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٣ بتشكيل مجلس إدارة معهد دبي القضائي،
وعلى المرسوم رقم (١٨) لسنة ٢٠١٤ بتعيين واستبدال عضوفي مجلس إدارة معهد دبي القضائي،
وعلى المرسوم رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٥ بشأن حوكمة المجالس واللجان التابعة لحكومة دبي،

نرسم ما يلي:

تشكيل مجلس الإدارة

المادة (١)

- أ- يُشكل مجلس إدارة معهد دبي القضائي برئاسة السيد / عصام عيسى الحميدان، وعضوية كل من:
- ١- السيد / طارش عيد المنصوري
 - ٢- السيد / أحمد محمد بن حيدان
 - ٣- الدكتور / لؤي محمد بالهول
 - ٤- الدكتور / جمال حسين السميطي
 - ٥- الدكتور / أحمد عيد المنصوري
 - ٦- السيد / عبد المنعم سالم بن سويدان
- وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتديد.
- ب- إذا انتهت مدة عضوية أعضاء مجلس الإدارة المذكورين في الفقرة (أ) من هذه المادة، ولم يتم إعادة تشكيل المجلس، فإنه يستمر في هذه الحالة أعضاء مجلس الإدارة في أداء مهامهم لحين إعادة تعيينهم أو تعيين أعضاء جدد بدلاً عنهم.

السريان والنشر

المادة (٢)

يُعمل بهذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن راشد آل مكتوم

حاكم دبي

صدر في دبي بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠١٦م

الموافق ١٠ صفر ١٤٣٨ هـ

مرسوم رقم (١) لسنة ٢٠١٧
بتعيين
رئيس مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة

نحن محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي

بعد الاطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٧ بشأن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة،

نرسم ما يلي:

تعيين رئيس المؤسسة

المادة (١)

يُعيّن سمو الشيخ أحمد بن محمد بن راشد آل مكتوم، رئيساً لمؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة.

السريان والنشر

المادة (٢)

يُعمل بهذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن راشد آل مكتوم
حاكم دبي

صدر في دبي بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠١٧ م
الموافق ٢ جمادى الأولى ١٤٣٨ هـ

مرسوم رقم (٢) لسنة ٢٠١٧
بتعيين
نائب رئيس مجلس دبي الرياضي

نحن محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي

بعد الاطلاع على القانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٩ بشأن مجلس دبي الرياضي وتعديلاته،
وعلى المرسوم رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٩ بتعيين رئيس مجلس دبي الرياضي،

نرسم ما يلي:

تعيين نائب الرئيس

المادة (١)

يُعيّن السيد / مطر محمد الطاير، نائباً لرئيس مجلس دبي الرياضي.

السريان والنشر

المادة (٢)

يُعمل بهذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن راشد آل مكتوم
حاكم دبي

صدر في دبي بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠١٧م
الموافق ٢ جمادى الأولى ١٤٣٨هـ

مرسوم رقم (٣) لسنة ٢٠١٧
بتشكيل
مجلس إدارة مؤسسة دبي العالمية

نحن محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي

بعد الاطلاع على القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء دبي العالمية وتعديلاته، ويُشار إليها فيما بعد بـ «المؤسسة»،
وعلى المرسوم رقم (٦) لسنة ٢٠١٠ بتشكيل «اللجنة العليا للإشراف على مؤسسة دبي العالمية والشركات التابعة لها»،
وعلى المرسوم رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٠ بتشكيل مجلس إدارة «مؤسسة دبي العالمية»،
وعلى المرسوم رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٣ بتشكيل مجلس إدارة «مؤسسة دبي العالمية»،
وعلى المرسوم رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٥ بشأن حوكمة المجالس واللجان التابعة لحكومة دبي،

نرسم ما يلي:

تشكيل مجلس الإدارة

المادة (١)

أ- يُشكّل مجلس إدارة المؤسسة، برئاسة سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، وعضوية كل من:

- ١- معالي/ محمد إبراهيم الشيباني
 - ٢- السيد/ عبد الرحمن صالح آل صالح
 - ٣- السيد/ حمد مبارك بوعميم
 - ٤- السيد/ سعدي عبد الرحيم حسن الرئيس
 - ٥- السيد/ سوني ونج تشانغ
- وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

ب- إذا انتهت مدة عضوية أعضاء مجلس الإدارة المذكورين في الفقرة (أ) من هذه المادة ولم يتم إعادة تشكيل المجلس، فإنه يستمر في هذه الحالة أعضاء مجلس إدارة المؤسسة في أداء مهامهم لحين إعادة تعيينهم أو تعيين أعضاء جدد بدلاً عنهم.

المهام والصلاحيات

المادة (٢)

يتولى مجلس إدارة المؤسسة المشكّل بموجب هذا المرسوم القيام بالمهام والصلاحيات المنوطة به بموجب المرسوم رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٠ المشار إليه.

السريان والنشر

المادة (٣)

يُعمل بهذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن راشد آل مكتوم
حاكم دبي

صدر في دبي بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠١٧م
الموافق ٢ جمادى الأولى ١٤٣٨هـ

مرسوم رقم (٤) لسنة ٢٠١٧
بتشكيل
مجلس إدارة مؤسسة محمد بن راشد للإسكان

نحن محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي

بعد الاطلاع على القانون رقم (٤) لسنة ٢٠١١ بشأن مؤسسة محمد بن راشد للإسكان، ويُشار إليها فيما بعد بـ «المؤسسة»،

وعلى المرسوم رقم (١٨) لسنة ٢٠١٢ بتشكيل مجلس إدارة مؤسسة محمد بن راشد للإسكان،
وعلى المرسوم رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٥ بشأن حوكمة المجالس واللجان التابعة لحكومة دبي،

نرسم ما يلي:

تشكيل مجلس الإدارة

المادة (١)

أ- يُشكّل مجلس إدارة المؤسسة، برئاسة معالي / محمد إبراهيم الشيباني، وعضوية كل من:

- | | |
|-------------------------------------|---------------|
| ١- السيد / حسين ناصر لوتاه | نائباً للرئيس |
| ٢- السيد / سلطان بطي بن مجرن | عضواً |
| ٣- السيد / عبدالله فاضل المزروعي | عضواً |
| ٤- السيد / عبيد سعيد بن مسحار | عضواً |
| ٥- السيدة / هدى حمدان الشيخ الحميري | عضواً |
| ٦- السيد / سامي عبدالله قرقاش | عضواً |

وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

ب- إذا انتهت مُدَّة عضويَّة أعضاء مجلس الإدارة المذكورين في الفقرة (أ) من هذه المادة ولم يتم إعادة تشكيل المجلس، فإنّه يستمر في هذه الحالة أعضاء مجلس إدارة المؤسسة في أداء مهامهم لحين إعادة تعيينهم أو تعيين أعضاء جُدد بدلاً عنهم.

السريان والنشر

المادة (٢)

يُعمل بهذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن راشد آل مكتوم

حاكم دبي

صدر في دبي بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠١٧م

الموافق ٢ جمادى الأولى ١٤٣٨هـ

مرسوم رقم (٥) لسنة ٢٠١٧
بتشكيل
مجلس إدارة مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي

نحن محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي

بعد الاطلاع على القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٢ بشأن إنشاء مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، ويُشار إليه فيما بعد بـ «المركز»،
وعلى المرسوم رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٣ بتشكيل مجلس إدارة مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي،
وعلى المرسوم رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٥ بشأن حوكمة المجالس واللجان التابعة لحكومة دبي،
وعلى المرسوم رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٦ بتعيين رئيس مجلس إدارة مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي،

نرسم ما يلي:

تشكيل مجلس الإدارة

المادة (١)

- أ- يُشكّل مجلس إدارة المركز، بإشراف سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي، رئيس المجلس التنفيذي، وذلك على النحو التالي:
- | | |
|--------------------------------------|---------------|
| ١- معالي / سلطان بن سعيد المنصوري | رئيساً |
| ٢- السيد / سامي أحمد ضاعن القمزي | نائباً للرئيس |
| ٣- السيد / حسين ناصر لوتاه | عضواً |
| ٤- الدكتور / حمد الشيخ أحمد الشيباني | عضواً |
| ٥- السيد / ماجد سيف الغريير | عضواً |
| ٦- السيد / حسين أحمد ضاعن القمزي | عضواً |
| ٧- السيد / هلال سعيد المري | عضواً |
| ٨- السيد / عيسى عبدالفتاح كاظم | عضواً |

وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

ب- إذا انتهت مدة عضوية أعضاء مجلس الإدارة المذكورين في الفقرة (أ) من هذه المادة، ولم يتم إعادة تشكيل المجلس، فإنه يستمر في هذه الحالة أعضاء مجلس إدارة المركز في أداء مهامهم لحين إعادة تعيينهم أو تعيين أعضاء جدد بدلاً عنهم.

السريان والنشر

المادة (٢)

يُعمل بهذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن راشد آل مكتوم

حاكم دبي

صدر في دبي بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠١٧م

الموافق ٢ جمادى الأولى ١٤٣٨هـ

مرسوم رقم (٦) لسنة ٢٠١٧
بإعادة تشكيل
مجلس إدارة سلطة المدينة العالمية للخدمات الإنسانية

نحن محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي

بعد الاطلاع على القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٢ بشأن المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، وعلى المرسوم رقم (٦) لسنة ٢٠١٢ بتعيين رئيس سلطة المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، وعلى المرسوم رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ بتشكيل مجلس إدارة سلطة المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، وعلى المرسوم رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٥ بشأن حوكمة المجالس واللجان التابعة لحكومة دبي،

نرسم ما يلي:

إعادة تشكيل مجلس الإدارة

المادة (١)

أ- يُعاد تشكيل مجلس إدارة سلطة المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، ليكون برئاسة **صاحبة السمو الملكي الأميرة هيا بنت الحسين**، وعضوية كل من:

- | | |
|---------------------------------------|---------------|
| ١- السيد/ إبراهيم محمد بوملحة | نائباً للرئيس |
| ٢- معالي/ ريم بنت إبراهيم الهاشمي | عضواً |
| ٣- السيد/ عبد الله عبدالرحمن الشيباني | عضواً |
| ٤- السيد/ محمد أحمد المري | عضواً |
| ٥- السيد/ هشام عبدالله القاسم | عضواً |
| ٦- الدكتور/ محمد عتيق الفلاحي | عضواً |
| ٧- السيد/ راشد خليفة بالهول | عضواً |
| ٨- السيد/ سعيد محمد حارب | عضواً |
| ٩- السيدة/ كارولين جمال فرج | عضواً |

وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

ب- إذا انتهت مُدَّة عُضُويَّة أعضاء مجلس الإدارة المذكورين في الفقرة (أ) من هذه المادة، ولم يتم إعادة تشكيل المجلس، فإنَّه يستمر في هذه الحالة أعضاء مجلس إدارة السلطة في أداء مهامهم لحين إعادة تعيينهم أو تعيين أعضاء جُدد بدلاً عنهم.

السريان والنشر

المادة (٢)

يُعمل بهذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن راشد آل مكتوم

حاكم دبي

صدر في دبي بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠١٧م
الموافق ٢ جمادى الأولى ١٤٣٨هـ

مرسوم رقم (٧) لسنة ٢٠١٧

بتشكيل

مجلس أمناء نور دبي

نحن محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي

بعد الاطلاع على القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٧ بإنشاء هيئة الصحة في دبي وتعديلاته، وعلى القانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٠ بإنشاء نور دبي، وعلى المرسوم رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٣ بتشكيل مجلس أمناء نور دبي، وعلى المرسوم رقم (٣١) لسنة ٢٠١٥ بتعيين رئيس مجلس أمناء نور دبي،

نرسم ما يلي:

تشكيل مجلس الأمناء

المادة (١)

أ- يُشكّل مجلس أمناء نور دبي، برئاسة معالي / حميد محمد عبيد القطامي، وعضوية كل من:

- | | |
|-------------------------------------------|---------------|
| ١- السيد/ ناصر خليفة عبد الله البدور | نائباً للرئيس |
| ٢- السيد/ عبدالفتاح السيد منصور شرف | عضواً |
| ٣- السيد/ محمود أحمد عبدالرحمن المرزوقي | عضواً |
| ٤- الدكتورة/ منال محمد عمران تريم الشامسي | عضواً |

وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

ب- إذا انتهت مدة عضوية أعضاء مجلس الأمناء المذكورين في الفقرة (أ) من هذه المادة ولم يتم إعادة تشكيل المجلس، فإنه يستمر في هذه الحالة أعضاء مجلس الأمناء في أداء مهامهم لحين إعادة تعيينهم أو تعيين أعضاء جدد بدلاً عنهم.

السريان والنشر

المادة (٢)

يُعمل بهذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن راشد آل مكتوم

حاكم دبي

صدر في دبي بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠١٧م

الموافق ٢ جمادى الأولى ١٤٣٨هـ

مرسوم رقم (٨) لسنة ٢٠١٧
بتعيين واستبدال
نائب رئيس مجلس إدارة مركز الإمارات العالمي للاعتماد

نحن محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي

بعد الاطلاع على القانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٥ بإنشاء مركز الإمارات العالمي للاعتماد،
وعلى المرسوم رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٦ بتشكيل مجلس إدارة مركز الإمارات العالمي للاعتماد،

نرسم ما يلي:

التعيين والاستبدال

المادة (١)

يُعيّن الدكتور / هلال حميد ساعد الكعبي، نائباً لرئيس مجلس إدارة مركز الإمارات العالمي
للاعتماد، المُشكّل بموجب المرسوم رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٦ المُشار إليه، بدلاً من السيد / حسين
سالم الكثيري.

السريان والنشر

المادة (٢)

يُعمل بهذا المرسوم اعتباراً من تاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٦، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن راشد آل مكتوم

حاكم دبي

صدر في دبي بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠١٧ م
الموافق ٢ جمادى الأولى ١٤٣٨ هـ

قرار رقم (١) لسنة ٢٠١٧
بتشكيل
مجلس إدارة مستشفى الجليلة التخصصي للأطفال

نحن محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي

بعد الاطلاع على القانون رقم (٩) لسنة ٢٠١١ بشأن مدينة دبي الطبية، وعلى المرسوم رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٥ بشأن حوكمة المجالس واللجان التابعة لحكومة دبي، وعلى المرسوم رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٦ بشأن مستشفى الجليلة التخصصي للأطفال، ويُشار إليه فيما بعد بـ «المستشفى»،

قررنا ما يلي:

تشكيل مجلس الإدارة

المادة (١)

أ- يُشكّل مجلس إدارة المستشفى، برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة هيا بنت الحسين، وعضوية كل من:

- | | |
|------------------------------------|---------------|
| ١- الدكتور/ عبدالله إبراهيم الخياط | نائباً للرئيس |
| ٢- السيد/ أحمد عبدالكريم جلفار | عضواً |
| ٣- السيدة/ فاطمة عبيد الجابر | عضواً |
| ٤- الدكتور/ محمد سليم العلماء | عضواً |
| ٥- السيدة/ عفرأ راشد البسطي | عضواً |
| ٦- السيد/ مارك ادوارد مجورتي | عضواً |

وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

ب- إذا انتهت مدة عضوية أعضاء مجلس الإدارة المذكورين في الفقرة (أ) من هذه المادة، ولم يتم إعادة تشكيل المجلس، فإنه يستمر في هذه الحالة أعضاء مجلس إدارة المستشفى في أداء مهامهم لحين إعادة تعيينهم أو تعيين أعضاء جدد بدلاً عنهم.

السريان والنشر

المادة (٢)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن راشد آل مكتوم

حاكم دبي

صدر في دبي بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠١٧م

الموافق ٢ جمادى الأولى ١٤٣٨هـ

قرار رقم (٢) لسنة ٢٠١٧
بإعادة تشكيل
مجلس إدارة سلطة مدينة دبي الطبية

نحن محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي

بعد الاطلاع على القانون رقم (٩) لسنة ٢٠١١ بشأن مدينة دبي الطبية، وعلى المرسوم رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٥ بشأن حوكمة المجالس واللجان التابعة لحكومة دبي، وعلى القرار رقم (٤) لسنة ٢٠١٥ بتشكيل مجلس إدارة سلطة مدينة دبي الطبية،

قررنا ما يلي:

إعادة تشكيل مجلس الإدارة

المادة (١)

أ- يُعاد تشكيل مجلس إدارة سلطة مدينة دبي الطبية، ليكون برئاسة **صاحبة السمو الملكي الأميرة هيا بنت الحسين**، وعضوية كل من:

- | | |
|----------------------------------------|---------------|
| ١- الدكتور/ رجا عيسى صالح القرقي | نائباً للرئيس |
| ٢- معالي/ عبدالرحمن محمد العويس | عضواً |
| ٣- الدكتور/ سهام الدين كلداري | عضواً |
| ٤- الدكتور/ أيوب عبدالله بدري | عضواً |
| ٥- الدكتور/ شوقي مير هاشم خوري | عضواً |
| ٦- الدكتورة/ أمينة عبدالواحد الرستمانى | عضواً |
| ٧- الدكتور/ بونس محمد أمين كاظم | عضواً |

وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

ب- إذا انتهت مدة عضوية أعضاء مجلس الإدارة المذكورين في الفقرة (أ) من هذه المادة، ولم يتم إعادة تشكيل المجلس، فإنه يستمر في هذه الحالة أعضاء مجلس إدارة السلطة في أداء مهامهم لحين إعادة تعيينهم أو تعيين أعضاء جدد بدلاً عنهم.

السريان والنشر

المادة (٢)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن راشد آل مكتوم
حاكم دبي

صدر في دبي بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠١٧م
الموافق ٢ جمادى الأولى ١٤٣٨هـ

قرار المجلس التنفيذي رقم (١) لسنة ٢٠١٧

بشأن

تنظيم السكك الحديدية في إمارة دبي

نحن حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي

بعد الاطلاع على القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٣ بشأن إنشاء مجلس تنفيذي لإمارة دبي،
وعلى القانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٤ بشأن مركز دبي المالي العالمي وتعديلاته،
وعلى القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء هيئة الطرق والمواصلات وتعديلاته،
وعلى القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١١ بشأن تنظيم مزاولة الأنشطة الاقتصادية في إمارة دبي
وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ بشأن حماية الشبكة العامة للكهرباء والمياه في إمارة دبي،
وعلى القانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إمارة
دبي،

وعلى القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بشأن النظام المالي لحكومة دبي،
وعلى المرسوم رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٨ بشأن قوة أمن قطاع النقل والمواصلات في إمارة دبي،
وعلى المرسوم رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٩ بشأن مناطق التطوير الخاصة في إمارة دبي،
وعلى قرار المجلس التنفيذي رقم (٨) لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء المؤسسات التابعة لهيئة الطرق
والمواصلات واعتماد هيكلها المؤسسي والتنظيمي،

وعلى النظام رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم السكك الحديدية في إمارة دبي وتعديلاته،
وعلى قرار المجلس التنفيذي رقم (١) لسنة ٢٠١٤ بشأن تنظيم الترام في إمارة دبي،
وعلى قرار المجلس التنفيذي رقم (٦٤) لسنة ٢٠١٦ باعتماد الهيكل التنظيمي لهيئة الطرق
والمواصلات،

وعلى القرار الإداري رقم (٦٨) لسنة ٢٠١٠ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للنظام رقم (٥)
لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم السكك الحديدية في إمارة دبي،
وعلى التشريعات المنشئة والمنظمة للمناطق الحرة في إمارة دبي،

التعريفات

المادة (١)

تكون للكلمات والعبارات التالية، حيثما وردت في هذا القرار، المعاني المبينة إزاء كل منها، ما لم يدل سياق النص على غير ذلك:

الإمارة	: إمارة دبي.
الهيئة	: هيئة الطرق والمواصلات.
المدير العام	: مدير عام الهيئة ورئيس مجلس المديرين.
المؤسسة	: مؤسسة القطارات بالهيئة.
جهة تنظيم السلامة	: الوحدة التنظيمية المعنية في الهيئة بتخطيط وتنظيم السلامة في كل ما يتعلق بأنظمة السكك الحديدية.
الجهة الحكومية	: الدوائر الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة، وسلطات المناطق الحرة والمجالس الحكومية بالإمارة، وما في حكمها.
السكك الحديدية	: أنظمة النقل المحكومة بمسارات مُحدّدة والمُخصّصة لنقل الركاب والبضائع، وتشمل دونما حصر خطوط السكك الحديدية الثقيلة والخفيفة.
البنية التحتية	: كافة المنشآت والمرافق والبرمجيات اللازمة لتشغيل السكك الحديدية، وتشمل دونما حصر محطات صعود ونزول الركاب وتحميل وتفريغ البضائع، ونُظم الإشارات، والاتصالات، والعلامات، ومصادر الطاقة، ونُظم القاطرات، وورش الصيانة.
عربة السكك الحديدية	: أي وسيلة تستخدم السكك الحديدية، وتشمل دونما حصر القاطرات، والقطارات، والترام، وعربات التفتيش الخفيفة، وعربات الصيانة ذاتية الدفع، وعربات الشحن، والعربات أحادية الخط.
شبكة السكك الحديدية العامة	: أنظمة السكك الحديدية العائدة للهيئة.
شبكة السكك الحديدية الخاصة	: أنظمة السكك الحديدية غير العائدة للهيئة.

أنظمة السكك الحديدية

: تشمل السكك الحديدية والبنية التحتية وعربات السكك الحديدية.

عمليات التشغيل

: تشمل تطوير وصيانة أنظمة السكك الحديدية وتشغيل وتحريك عربات السكك الحديدية أو المساهمة في تشغيلها وتحريكها.

الشخص

: الشخص الطبيعي أو الاعتباري.

المالك

: الشخص الذي يمتلك كل أو بعض أنظمة السكك الحديدية.

المُشغِّل

: الشخص المُصرَّح له من الهيئة بالقيام بعمليات التشغيل وفقاً لأحكام هذا القرار.

المقاول

: الشخص المُرخَّص له بمزاولة مهنة المقاولات وفقاً للتشريعات السارية في الإمارة، المُكلَّف من المالك أو المُشغِّل بالقيام بأعمال تتعلق بأنظمة السكك الحديدية.

الاستشاري

: الشخص المُرخَّص له بمزاولة مهنة الاستشارات الهندسية وفقاً للتشريعات السارية في الإمارة، الذي يتولى تقديم الاستشارات الهندسية أو الفنيَّة بشأن أي أمر يتعلق أو يُؤثِّر على أنظمة السكك الحديدية.

المُصرَّح له

: الشخص الذي تصدر له شهادة المطابقة أو شهادة وضع السلامة أو شهادة السلامة التشغيلية أو شهادة عدم الممانعة، وفقاً لأحكام هذا القرار.

حرم السكك الحديدية

: المنطقة المُعتمدة من الهيئة على امتداد اليابسة أو الماء والمُخصَّصة لأنظمة السكك الحديدية.

المنطقة المحظورة

: مساحة تُحدِّدها المؤسسة ضمن حرم السكك الحديدية بعلامات أو إشارات أو سياج يحظر الدخول إليها من الأشخاص غير المخولين.

منطقة الحماية الحرجة

: تشمل حرم السكك الحديدية والمساحة المحيطة بها وفقاً لما تُحدِّده الهيئة.

منطقة الحماية الكلية

: تشمل منطقة الحماية الحرجة والمساحة المحيطة بها وفقاً لما تُحدِّده الهيئة.

الأنشطة المُقيّدة

: الأنشطة المُعتمدة من الهيئة، التي قد يُشكّل القيام بها خطراً على شبكة السكك الحديدية العامة.

شهادة عدم مُمانعة

: الوثيقة الصادرة عن المؤسسة من خلال النظام الإلكتروني لإصدار شهادات عدم المُمانعة المُعتمد في الإمارة، التي يُصرّح بموجبها للشخص بممارسة أي أنشطة أو أعمال ضمن منطقة الحماية الكلية.

شهادة المطابقة

: الوثيقة الصادرة عن المؤسسة، التي تفيد التزام المالك أو من يُمثّله بدليل الإرشادات العامة خلال قيامه بأعمال الإنشاء المُتعلقة بشبكة السكك الحديدية الخاصة.

شروط السلامة

: مجموعة الضوابط والمعايير المُعتمدة لدى الهيئة، التي يجب الالتزام بها في تصميم أنظمة السكك الحديدية بهدف إزالة المخاطر التي قد تُؤدّي إلى وقوع الحوادث أو تجاوز المُعدّلات المُعتمدة دولياً لنسب الحوادث أو تجاوز مستويات الضوضاء والاهتزازات المُحدّدة في الجداول المُلحقة بهذا القرار.

أدلة السلامة

: مجموعة الوثائق والمستندات المُقدّمة من المالك أو المُشغّل أو المقاول التي تُثبت بأن أنظمة السكك الحديدية وأنظمة إدارة السلامة المُطبّقة صالحة للتشغيل والنقل الآمن خلال أعمال الإنشاء أو عمليات التشغيل أو بعد الانتهاء منها.

شهادة وضع السلامة

: الوثيقة الصادرة عن جهة تنظيم السلامة للمالك، التي تفيد سلامة أنظمة السكك الحديدية أو أي جزء منها.

شهادة السلامة التشغيلية

: الوثيقة الصادرة عن جهة تنظيم السلامة للمُشغّل، التي تتضمن موافقتها على قيامه بعمليات التشغيل بعد التحقق من أدلة السلامة وشروط السلامة.

مُقيّم السلامة المُستقل

: أي شركة أو مؤسسة يُصرّح لها من جهة تنظيم السلامة، بمراجعة أدلة السلامة، والتحقق من مدى التزام المالك أو المُشغّل أو المقاول بمتطلبات السلامة وفقاً لشروط السلامة

- وأدلة السلامة ومتطلبات جهة تنظيم السلامة.
- الحادث : حدث غير مُتَوَقَّع وغير مرغوب فيه يرتبط مباشرةً بأنظمة السكك الحديدية ينجم أو قد ينجم عنه إصابات بشرية أو أضرار مادية.
- التحقيق : إجراء فني يهدف إلى تحديد أسباب الحادث والآثار الناجمة عنه، وتحديد الإجراءات والوسائل الكفيلة لمعالجة أسبابه وضمان عدم تكراره.
- الإصابة : أي أذى جسدي يتعرض له شخص طبيعي نتيجة خطأ أو إهمال يتعلق بأنظمة السكك الحديدية.
- المفتش : كل من يتمتع بصفة الضبطية القضائية وفقاً لأحكام هذا القرار، ويكون تابعاً للمؤسسة أو لجهة تنظيم السلامة أو مُكَلَّف من الهيئة.
- إشعار الحظر : كتاب خطي يُوجَّهه المفتش إلى أي شخص، يطالبه فيه التوقف عن القيام بأي عمل أو اتخاذ أي تدبير يكون لازماً للحيلولة دون تعرُّض أنظمة السكك الحديدية للخطر.
- إشعار التحسين : كتاب خطي يُوجَّهه المفتش للمُصرِّح له الذي يُخالف أحكام هذا القرار والقرارات الصادرة بموجبه وأدلة السلامة وشروط السلامة، يتضمن طلب اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لإدارة المخاطر المُحتملة بأنظمة السكك الحديدية.
- دليل الإرشادات العامة : الوثيقة التي تتضمن الإرشادات العامة لإنشاء وتطوير شبكة السكك الحديدية الخاصة في الإمارة.
- دليل المعايير التخطيطية والتصميمية : الوثيقة التي تتضمن المتطلبات والمعايير الفنية لتخطيط وتصميم شبكة السكك الحديدية العامة.
- الضوضاء : الأصوات أو الذبذبات الصوتية المزعجة أو الضارة بالصحة العامة.
- الاهتزازات : حركة جُزِيئات المواد حول نقطة ما على شكل ذبذبات، تنتشر بصورة ضارة بالصحة العامة والبنية

التحتية.

نطاق التطبيق

المادة (٢)

تُطبَّق أحكام هذا القرار في كافة أنحاء الإمارة، بما في ذلك مناطق التطوير الخاصة، والمناطق الحرة بما فيها مركز دبي المالي العالمي.

أهداف القرار

المادة (٣)

يهدف هذا القرار إلى تحقيق ما يلي:

- ١- تنظيم إنشاء وتشغيل أنظمة السكك الحديدية في الإمارة، وفقاً لمتطلبات السلامة والجودة، وأفضل المعايير والممارسات العالمية المطبَّقة في هذا الشأن.
- ٢- ضمان تحقيق التكامل بين أنظمة النقل المختلفة في الإمارة.
- ٣- توزيع المهام والمسؤوليات بين المؤسسة وجهة تنظيم السلامة، على نحو يضمن كفاءة أنظمة السكك الحديدية وتحقيق السلامة في تشغيلها.
- ٤- توفير أقصى درجات السلامة والتشغيل الآمن للنقل بواسطة السكك الحديدية.
- ٥- توفير نظام نقل مُتطوّر وأكثر أماناً.
- ٦- حماية البيئة والحفاظ على توازنها الطبيعي، والمساهمة في تحقيق رؤية دبي كمدينة مستدامة وذكيّة.
- ٧- تجنّب أي أضرار أو آثار سلبية فورية أو بعيدة المدى قد تلحق بالأفراد والممتلكات نتيجة تشغيل أنظمة السكك الحديدية.

اختصاصات الهيئة

المادة (٤)

يكون للهيئة في سبيل تحقيق أهداف هذا القرار المهام والصلاحيات التالية:

- ١- تخطيط وتصميم وتطوير شبكة السكك الحديدية العامة في الإمارة.
- ٢- تنظيم أعمال إنشاء وتطوير وتشغيل وصيانة شبكة السكك الحديدية الخاصة في الإمارة.
- ٣- اعتماد الشروط والإجراءات والضوابط والمعايير والمواصفات والأدلة المطبَّقة من المؤسسة

وجهة تنظيم السلامة.

- ٤- اعتماد الشروط والضوابط والإجراءات التي يتم الاستناد إليها في إصدار الشهادات المحددة في هذا القرار من المؤسسة وجهة تنظيم السلامة.
- ٥- التأكد من أن الشهادات الصادرة عن المؤسسة وجهة تنظيم السلامة والتحقيقات التي يقوم بها المفتشون خالية من وجود أي تعارض في المصالح، وأنها تُؤدَّى باستقلال تام عن الملاك والمشغلين والمقاولين وغيرهم من الأشخاص المشمولين بأحكام هذا القرار.
- ٦- التعاون والتنسيق مع الجهات المعنية في الإمارة والإمارات المجاورة في كل ما من شأنه تحقيق أهداف هذا القرار، بما في ذلك تحقيق التكامل بين أنظمة السكك الحديدية وغيرها من أنظمة النقل الأخرى.
- ٧- إبرام العقود والاتفاقيات الخاصة بأنظمة السكك الحديدية.
- ٨- اتخاذ التدابير اللازمة لحماية أنظمة السكك الحديدية.
- ٩- اعتماد المساحات الخاصة بحرم السكك الحديدية لشبكة السكك الحديدية العامة والمناطق المحيطة بها واعتماد الأنشطة المقيّدة.
- ١٠- اعتماد السياسات والخطط والبرامج المرفوعة إليها من المؤسسة وجهة تنظيم السلامة في كل ما يتعلق بأحكام هذا القرار والقرارات الصادرة بموجبه.
- ١١- أي مهام أخرى تكون لازمة لتحقيق أهداف هذا القرار.

اختصاصات جهة تنظيم السلامة

المادة (٥)

يكون لجهة تنظيم السلامة في سبيل تحقيق أهداف هذا القرار المهام والصلاحيات التالية:

- ١- إصدار شهادات وضع السلامة وشهادات السلامة التشغيلية، والتحقق من الالتزام بشروطها.
- ٢- اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان سلامة عمليات التشغيل، بما في ذلك التحقق من التزام الأشخاص الخاضعين لهذا القرار بأحكامه وأحكام القرارات الصادرة بموجبه والأدلة والشروط المعتمدة في هذا الشأن.
- ٣- إعداد شروط السلامة، وعلى وجه الخصوص الاشتراطات المتعلقة بسلامة العمّال القائمين على عمليات التشغيل والركاب والجمهور من المخاطر التي تهدد صحتهم وسلامتهم.
- ٤- إصدار التصريح لمُقيّم السلامة المستقل وفقاً للاشتراطات والمعايير المعتمدة لديها في هذا الشأن.

- ٥- مراجعة أدلة السلامة على نحو يضمن حماية العاملين والركاب والجمهور من المخاطر التي قد تُهدّد صحتهم وسلامتهم بسبب عمليات التشغيل.
- ٦- القيام بعمليات التقييم والتحليل والبحث في كل ما يتعلق بأنظمة السكك الحديدية.
- ٧- وضع وتنفيذ الخطط والبرامج اللازمة للتفتيش على أنظمة السكك الحديدية للتحقق من سلامة تشغيلها.
- ٨- التحقيق في الحوادث بشكلٍ مُستقل عن التحقيق الجنائي، وإعادة فتح تلك التحقيقات إذا ما توفّرت لديها أدلة جديدة تستدعي ذلك، وفقاً للإجراءات والوسائل والكيفية التي يصدر بتحديدها قرار من المدير العام في هذا الشأن.
- ٩- دراسة تقارير وتحقيقات الحوادث واقتراح التوصيات اللازمة لمنع تكرارها مُستقبلاً وتحسين مُستوى السلامة.
- ١٠- أي مهام أخرى تتعلق باختصاصاتها، تكون لازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار والقرارات الصادرة بموجبه.

اختصاصات المؤسسة

المادة (٦)

- يكون للمؤسسة في سبيل تحقيق أهداف هذا القرار المهام والصلاحيات التالية:
- ١- اقتراح السياسات والخطط والبرامج اللازمة لتخطيط وتصميم شبكة السكك الحديدية العامة، بما في ذلك عمليات التشغيل، ورفعها إلى المدير العام لاعتمادها، والإشراف على تنفيذها بعد اعتمادها.
 - ٢- إعداد ومراجعة دليل الإرشادات العامة ودليل المعايير التخطيطية والتصميمية، بما في ذلك تحديد مستويات الضوضاء والاهتزازات المسموح بها خلال تصميم أنظمة السكك الحديدية والقيام بأعمال الإنشاء وعمليات التشغيل.
 - ٣- تحديد أسس ومعايير تأهيل واعتماد المقاولين والاستشاريين والمشغلين.
 - ٤- إصدار شهادات عدم المُمانعة وشهادات المُطابقة، والتحقق من الالتزام بشروطها.
 - ٥- اقتراح المساحات الخاصة بحرم السكك الحديدية لشبكة السكك الحديدية العامة، والمساحات المُحيطة به، وفقاً لما هو مُحدّد بموجب هذا القرار، بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية، ورفعها إلى المدير العام لاعتمادها.
 - ٦- اعتماد المساحات الخاصة بحرم السكك الحديدية لشبكة السكك الحديدية الخاصة،

- والمساحات المحيطة بها.
- ٧- تحديد الأنشطة المُقيّدة بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية، ورفعها إلى المدير العام لاعتمادها.
- ٨- أي مهام أخرى تتعلق باختصاصاتها، تكون لازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار والقرارات الصادرة بموجبه.

إنشاء وتشغيل أنظمة السكك الحديدية

المادة (٧)

- أ- يُحظر على أي شخص القيام بأعمال الإنشاء أو عمليات التشغيل المتعلقة بأنظمة السكك الحديدية في الإمارة، أو ممارسة أي أنشطة أو أعمال تتعلق بهذه الأنظمة، إلا بعد الحصول وبحسب الأحوال، على أي من الشهادات التالية:
- ١- شهادة وضع السلامة.
 - ٢- شهادة السلامة التشغيلية.
 - ٣- شهادة المطابقة.
- ب- على المالك أو المقاول أو المُشغّل قبل البدء بأعمال الإنشاء أو عمليات التشغيل تقديم وثيقة تأمين شامل صادرة عن إحدى شركات التأمين المرخص لها بالعمل في الإمارة، ويُحدّد المدير العام بموجب قرار يصدر عنه في هذا الشأن الضوابط والاشتراطات الواجب توفرها في وثيقة التأمين.

شهادة وضع السلامة وشهادة السلامة التشغيلية

المادة (٨)

- أ- على المالك عند انتهائه من كافة الأعمال المُصرّح له بها من المؤسسة، التقدّم إلى جهة تنظيم السلامة لإصدار شهادة وضع السلامة، ويتم إصدار هذه الشهادة وفقاً للشروط والإجراءات المُعتمدة لدى الهيئة في هذا الشأن، وتكون هذه الشهادة صالحة للعمل بموجبها، ما لم يتم إجراء أي تعديلات جوهرية على أنظمة السكك الحديدية.
- ب- على المُشغّل قبل المباشرة بعمليات التشغيل التقدّم إلى جهة تنظيم السلامة لإصدار شهادة السلامة التشغيلية، ويتم إصدار هذه الشهادة وفقاً للشروط والإجراءات المُعتمدة لدى الهيئة في هذا الشأن، وتكون هذه الشهادة صالحة للعمل بموجبها طول مدة التشغيل، ما لم يتم

إنهاؤها قبل ذلك لأي من الأسباب التي يصدر بتحديددها قرار من المدير العام.

شهادة المطابقة

المادة (٩)

على المالك عند انتهائه من أعمال إنشاء شبكة السكك الحديدية الخاصة في الإمارة، التقدم إلى المؤسسة للحصول على شهادة المطابقة، ويتم إصدار هذه الشهادة وفقاً للشروط والإجراءات المعتمدة لدى الهيئة في هذا الشأن، وتكون هذه الشهادة صالحة للعمل بموجبها، ما لم يتم إجراء أي تعديلات جوهرية على الأعمال الإنشائية لشبكة السكك الحديدية الخاصة.

شهادة عدم الممانعة

المادة (١٠)

- أ- يُحظر على أي شخص القيام بأي عمل يدخل ضمن الأنشطة المقيّدة في منطقة الحماية الكلية، إلا بعد الحصول على شهادة عدم الممانعة، ويتم إصدار هذه الشهادة وفقاً للشروط والإجراءات المعتمدة لدى الهيئة في هذا الشأن.
- ب- على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة، يجوز للجهة الحكومية المختصة وفي الحالات الطارئة القيام بأي أعمال حتى لو كانت من بين الأنشطة المقيّدة قبل الحصول على شهادة عدم الممانعة، شريطة إخطار المؤسسة قبل مباشرة هذه الأعمال.

الالتزامات

المادة (١١)

- على المُصرِّح له، وفقاً لنوع الشهادة الصادرة له، الالتزام بكافة الأحكام المنصوص عليها في هذا القرار والقرارات الصادرة بموجبه، والأدلة المعتمدة لدى الهيئة، وعلى وجه الخصوص ما يلي:
- ١- شروط الشهادة الصادرة له، والضوابط الفنية والمُدَد الزمنية المحددة فيها.
 - ٢- المتطلبات المنصوص عليها في دليل السلامة وشروط السلامة والأدلة المعتمدة لدى المؤسسة أو جهة تنظيم السلامة بحسب الأحوال، بما في ذلك المستويات المعتمدة للاهتزازات أو الضوضاء، عند القيام بأعمال الإنشاء أو عمليات التشغيل الخاصة بأنظمة السكك الحديدية.
 - ٣- القيام بالأعمال المُصرِّح له بها بشكل مُستمر دون انقطاع، ما لم تتضمن الشهادة الصادرة

- له غير ذلك.
- ٤- إعادة الحال إلى ما كان عليه في موقع العمل عند الانتهاء من العمل وفقاً للشروط والمواصفات الفنية المعتمدة لدى الهيئة والجهات الحكومية المعنية.
- ٥- عدم التوقف عن الأعمال المصرح له بها إلا بعد الحصول على موافقة المؤسسة أو جهة تنظيم السلامة بحسب الأحوال.
- ٦- اشتراطات ومُتطلبات السلامة العامة المنصوص عليها في التشريعات السارية بالإمارة.
- ٧- اتخاذ كافة التدابير اللازمة للحد من المخاطر الناجمة عن مزاولته لأعماله.
- ٨- القيام بأعمال الإنشاء أو عمليات التشغيل بشكل آمن وسليم طبقاً للتشريعات السارية في مجال السلامة والصحة المهنية وأدلة السلامة المعتمدة في هذا الشأن لدى جهة تنظيم السلامة.
- ٩- تزويد المؤسسة وجهة تنظيم السلامة بأي بيانات أو معلومات أو إحصائيات تطلبها.
- ١٠- تزويد جهة تنظيم السلامة بتقرير عن التدابير والإجراءات المتخذة لتعزيز السلامة والحد من تكرار الحوادث في حال وقوعها.
- ١١- اتخاذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة للحفاظ على سلامة الجمهور والعُمَّال والركاب.
- ١٢- الحصول على موافقة المؤسسة وجهة تنظيم السلامة قبل إجراء أي تغيير جوهري في أنظمة السكك الحديدية.
- ١٣- إزالة أسباب المخالفة بأسرع وقت أو خلال المهلة التي تُحددها المؤسسة أو جهة تنظيم السلامة.
- ١٤- التعاون مع المفتشين وتمكينهم من القيام بواجباتهم، بما في ذلك السماح لهم بالاطلاع على السجلات والبيانات الخاصة بتشغيل أنظمة السكك الحديدية.
- ١٥- إخطار جهة تنظيم السلامة بالحوادث التي تقع أثناء القيام بأعمال الإنشاء أو عمليات التشغيل فور وقوعها بالطريقة التي تُحددها، وكذلك تزويدها بأعمال ونتائج التحقيق بموجب تقرير أولي خلال (٢٤) ساعة من وقت وقوع الحادث.
- ١٦- أي التزامات أخرى يصدر بتحديددها قرار من المدير العام.

مستويات الضوضاء والاهتزازات

المادة (١٢)

على كل من المقاول والمُشغّل والاستشاري، بحسب الأحوال، عند مزاولته أي أعمال أو أنشطة تتعلق

بأنظمة السكك الحديدية، الالتزام بما يلي:

- ١- الحدود المسموح بها لمستويات الضوضاء والاهتزازات الناتجة عن أي أعمال تتعلق بأنظمة السكك الحديدية سواءً في مرحلة التصميم أو الإنشاء أو عمليات التشغيل، المحددة في الجداول رقم (١) و(٢) و(٣) الملحقة بهذا القرار، وفي الحالات التي تقتضي تجاوز الحدود المسموح بها يتم التقدم بطلب إلى المؤسسة للدراسة وإبداء موافقتها عليه من عدمه.
- ٢- الاحتفاظ بسجل تُدوّن فيه قياسات مستويات الضوضاء والاهتزازات طول فترة الإنشاء وأثناء عملية التشغيل لمدة (٥) خمس سنوات تبدأ من تاريخ كل قياس.
- ٣- إجراء قياس دوري لمستويات الضوضاء والاهتزازات وإرسال تقارير دورية بنتائج القياس إلى المؤسسة.
- ٤- تزويد المؤسسة بمستويات الضوضاء والاهتزازات عند طلبها في أي مكان أو زمان ولأي سبب كان.

التعويض عن الأضرار

المادة (١٣)

- أ- يُحظر على أي شخص، القيام بأي عمل من شأنه الإضرار بأنظمة السكك الحديدية أو تعريضها للخطر، أو الإضرار بالبيئة أو بالغير، نتيجة تجاوز الحدود المسموح بها لمستويات الضوضاء والاهتزازات، ويتحمل المتسبب بالضرر مسؤولية التعويض عن كافة الأضرار التي يتسبب بها.
- ب- يشمل التعويض عن الأضرار المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة، الأضرار التي تلحق بالأفراد والممتلكات والبيئة ذاتها وتقلل من الاستخدام المشروع لها، سواءً كان ذلك بصفة مؤقتة أو دائمة.
- ج- على المتسبب بالضرر إزالة أسباب المخالفة المرتكبة من قبله خلال المهلة التي تحددها الهيئة، وفي حال عدم التزام المخالف بإزالة أسباب المخالفة أو التأخر في إزالتها، فيكون للهيئة وعلى نفقة المتسبب بالضرر إزالة أسباب الضرر سواءً بواسطة أجهزتها الذاتية أو من خلال الاستعانة بأي جهة أخرى، بالإضافة إلى تحميله ما نسبته (٢٥٪) من قيمة تكلفة إزالة تلك الأضرار كمصاريف إدارية.

الرسوم

المادة (١٤)

تستوفي الهيئة نظير إصدارها للشهادات والتصاريح وتقديمها للخدمات المحددة بموجب أحكام هذا القرار، الرسوم المبينة في الجدول رقم (٤) الملحق بهذا القرار.

العقوبات والتدابير الإدارية

المادة (١٥)

- أ- مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها أي قرار آخر، يُعاقب كل من يرتكب أيًا من المخالفات المنصوص عليها في الجدولين رقم (٥) و(٦) الملحقين بهذا القرار بالغرامة المبينة إزاء كل منها.
- ب- على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة، يجب أن يسبق فرض الغرامة على مرتكبي المخالفات التي يصدر بتحديددها قرار من المدير العام، توجيه إنذار خطي، يتضمن تصويب المخالفة وإزالة أسبابها خلال المهلة التي تحددها المؤسسة أو جهة تنظيم السلامة، وبخلاف ذلك فإنه يتم فرض الغرامة على مرتكب المخالفة.
- ج- تُضاعف قيمة الغرامة الواردة في الجدولين المشار إليهما في الفقرة (أ) من هذه المادة، في حال معاودة ارتكاب المخالفة ذاتها خلال سنة واحدة من تاريخ ارتكاب المخالفة السابقة لها، على ألا تزيد قيمة الغرامة في حال مضاعفتها على (٥٠٠,٠٠٠) خمسمئة ألف درهم.
- د- بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المقررة بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة، يكون للمدير العام أو من يفوضه، اتخاذ أي من التدابير التالية بحق المخالف:
- ١- إيقاف العمل لحين إزالة أسباب المخالفة.
 - ٢- إلغاء الشهادة الصادرة له.

التعهد

المادة (١٦)

يجوز للهيئة أن تعهد إلى أي جهة مسؤولة القيام بأي من المهام والصلاحيات المقررة لها في هذا القرار، بموجب عقد يتم إبرامه معها في هذا الشأن، يتحدد بمقتضاه مدته وحقوق والتزامات طرفيه.

الضبطية القضائية

المادة (١٧)

تكون لموظفي الهيئة أو موظفي المشغل الذين يصدر بتسميتهم قرار من المدير العام، صفة مأموري الضبط القضائي في إثبات الأفعال التي تُرتكب بالمخالفة لأحكام هذا القرار والقرارات الصادرة بموجبه، ويكون لهم في سبيل ذلك تحرير محاضر الضبط اللازمة والاستعانة بأفراد الشرطة عند الاقتضاء.

التظلم

المادة (١٨)

يجوز لكل ذي مصلحة، التظلم خطياً إلى المدير العام من القرارات والإجراءات والتدابير المتخذة بحقه بموجب هذا القرار، خلال (١٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار أو الإجراء أو التدبير المتظلم منه، ويتم البت في هذا التظلم خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه من قبل لجنة يُشكلها المدير العام لهذه الغاية، ويكون القرار الصادر بشأن التظلم نهائياً.

أيلولة الإيرادات

المادة (١٩)

تؤول حصيلة الرسوم والغرامات والنفقات التي يتم استيفاؤها بموجب أحكام هذا القرار لحساب الخزنة العامة لحكومة دبي.

التعاون والتنسيق

المادة (٢٠)

لغايات قيامها بتنفيذ المهام المنوطة بها بموجب هذا القرار والقرارات الصادرة بموجبه، على الهيئة التعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية وغيرها من الجهات المعنية بهذا القرار، وعلى تلك الجهات كل في حدود اختصاصه تقديم العون والمساعدة للهيئة متى طُلب منها ذلك.

إصدار القرارات التنفيذية

المادة (٢١)

يُصدر المدير العام القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار، ولا تكون هذه القرارات سارية إلا

بعد نشرها في الجريدة الرسمية لحكومة دبي.

الإلغاءات

المادة (٢٢)

- أ- يُلغى النظام رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩ المشار إليه، كما يُلغى أي نص في أي قرار آخر إلى المدى الذي يتعارض فيه وأحكام هذا القرار.
- ب- يستمر العمل بأحكام اللائحة التنفيذية للنظام رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩ المشار إليه والقرارات الصادرة بموجبهما، إلى المدى التي لا تتعارض فيه وأحكام هذا القرار، وذلك إلى حين صدور اللوائح والقرارات التي تحل محلها.

النشر والسريان

المادة (٢٣)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من تاريخ نشره.

حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم

ولي عهد دبي

رئيس المجلس التنفيذي

صدر في دبي بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠١٧م

الموافق ٢ جمادى الأولى ١٤٣٨هـ

جدول رقم (١)

الحدود القصوى لمستويات الضوضاء المسموح بها أثناء التصميم والتشغيل والصيانة

قيم حدود العتبة المسموح بها لمستوى الضوضاء بالديسبل (A) تقاس (٢م) من الواجهة الخارجية للمبنى		المناطق
أوقات الليل (٨ مساءً - ٧ صباحاً)	أوقات النهار (٧ صباحاً - ٨ مساءً)	
52 LAeq (11h), 80 L ₉₅ Amax	57 LAeq (13h), 80 L ₉₅ Amax	المناطق ذات الطبيعة الخاصة (المستشفيات، المدارس، دور الرعاية ... الخ)
55 LAeq (11h), 85 L ₉₅ Amax	60 LAeq (13h), 85 L ₉₅ Amax	المناطق السكنية ذات الكثافة المرورية الخفيفة، دور العبادة (الإزعاج المحيط (A) 60 وقت النهار و (A) 55 وقت الليل)
60 LAeq (11h), 85 L ₉₅ Amax	65 LAeq (13h) , 85 L ₉₅ Amax	المناطق السكنية ذات الكثافة المرورية العالية (الإزعاج المحيط (A) 60 وقت النهار و (A) 55 وقت الليل)
60 LAeq (11h), 85 L ₉₅ Amax	65 LAeq (13h), 85 L ₉₅ Amax	المكاتب والفنادق والمباني التجارية
60 LAeq (11h) مناطق مفتوحة	65 LAeq (13h) مناطق مفتوحة	الحدائق والمتنزهات العامة
70 LAeq (11h)	70 LAeq (13h)	المناطق الصناعية والتجارية المكتظة

يُسمح بتجاوز الحد الأقصى للحدود المسموح بها بمقدار (5) ديسبل (A) 5 dB وذلك لمشاريع السكك الحديدية التي تم إنشاؤها أو قيد الإنشاء قبل العمل بهذا القرار.

جدول رقم (٢)

الحدود القصوى لمستويات الضوضاء المسموح بها في مواقع الإنشاء

قيم حدود العتبة المسموح بها لمستوى الضوضاء بالديسبل dB (A) تقاس (م٢) من الواجهة الخارجية للمبنى		المناطق
أوقات الليل (٨ مساءً - ٧ صباحاً)	أوقات النهار (٧ صباحاً - ٨ مساءً)	
غير مسموح بأعمال الإنشاء	75 LAeq (15 دقيقة)	المناطق ذات الطبيعة الخاصة (المستشفيات، المدارس، دور الرعاية ... الخ)
غير مسموح بأعمال الإنشاء	80 LAeq (15 دقيقة)	المناطق السكنية

جدول رقم (٣)

الحدود القصوى لمستويات الاهتزازات المسموح بها

قيم حدود العتبة المسموح بها لمستوى الاهتزازات بالتسارع الأقصى $a_{w,max}$ (mm/s ²) تقاس في منتصف أرضية طابق المبنى		المناطق
أوقات الليل (٨ مساءً - ٧ صباحاً)	أوقات النهار (٧ صباحاً - ٨ مساءً)	
٩,٤	٩٤	المناطق ذات الطبيعة الخاصة (المستشفيات، المدارس، دور الرعاية ... الخ)
٩,٤	١٢٥	المناطق السكنية، المباني الأثرية، دور العبادة
١٢,٥	١٨٨	المكاتب والفنادق والمباني التجارية والحدائق والمُنْتَزَّهَات العامة
٢٥٠		المناطق التجارية المكتظة
٣٨٠		المناطق الصناعية

يُسمح بتجاوز الحد الأقصى للحدود المسموح بها بمقدار (0.4 mm/s^2) وذلك لمشاريع السكن
الحديدية التي تم إنشاؤها أو قيد الإنشاء قبل العمل بهذا القرار.

جدول رقم (٤)
بتحديد رسوم إصدار الشهادات وتقديم الخدمات

م	البيان	الرسوم (بالدرهم)
١	إصدار شهادة وضع السلامة.	٢,٠٠٠,٠٠٠
٢	إصدار شهادة وضع السلامة لعربة سكك حديدية.	٢,٠٠٠,٠٠٠ لكل نوع
٣	إصدار شهادة وضع السلامة لمستودع.	٢٠٠,٠٠٠
٤	إصدار شهادة وضع السلامة لمحطة.	٧٥,٠٠٠
٥	إصدار شهادة وضع السلامة لمركز مراقبة تشغيل.	٤٠,٠٠٠
٦	إصدار شهادة وضع السلامة لمسار.	٢٠,٠٠٠ لكل كيلومتر
٧	إصدار شهادة السلامة التشغيلية.	٢,٠٠٠,٠٠٠
٨	إصدار شهادة السلامة التشغيلية لعربة سكك حديدية.	٤٠,٠٠٠ بالإضافة إلى (٢٥٪) من قيمة الرسوم تدفع سنوياً لكل نوع
٩	إصدار شهادة السلامة التشغيلية لمستودع.	٤٠٠,٠٠٠ بالإضافة إلى (٢٥٪) من قيمة الرسوم تدفع سنوياً
١٠	إصدار شهادة السلامة التشغيلية لمحطة.	٢٠٠٠ بالإضافة إلى (٢٥٪) من قيمة الرسوم تدفع سنوياً
١١	إصدار شهادة السلامة التشغيلية لمركز مراقبة تشغيل.	٢٠٠,٠٠٠ بالإضافة إلى (٢٥٪) من قيمة الرسوم تدفع سنوياً
١٢	إصدار شهادة السلامة التشغيلية لمسار.	٢٠٠٠ لكل كيلومتر

بالإضافة إلى (٢٥٪) من قيمة الرسم تدفع سنوياً		
٢٠٠٠	إصدار شهادة عدم الممانعة.	١٣
١٠٠٠	تجديد شهادة عدم الممانعة.	١٤
٥٠,٠٠٠	إصدار تصريح لمقيم السلامة المستقل.	١٥
٦٤,٠٠٠ لكل ١/كم من خط السكك الحديدية	مراجعة المخططات المبدئية لأنظمة قطارات ذات سعة قليلة (الحافلات الموجهة - النقل الشخصي السريع).	١٦
٨٦,٠٠٠ لكل ١/كم من خط السكك الحديدية	مراجعة المخططات المبدئية لأنظمة قطارات ذات سعة متوسطة (آليات النقل الجماعي - المونوريل).	١٧
١١٤,٠٠٠ لكل ١/كم من خط السكك الحديدية	مراجعة المخططات المبدئية لأنظمة قطارات ذات سعة عالية (الترام - المترو).	١٨
١٣٨,٠٠٠ لكل ١/كم من خط السكك الحديدية	مراجعة المخططات النهائية لأنظمة قطارات ذات سعة قليلة (الحافلات الموجهة - النقل الشخصي السريع).	١٩
١٨٤,٠٠٠ لكل ١/كم من خط السكك الحديدية	مراجعة المخططات النهائية لأنظمة قطارات ذات سعة متوسطة (آليات النقل الجماعي - المونوريل).	٢٠
٢٢٠,٠٠٠ لكل ١/كم من خط السكك الحديدية	مراجعة المخططات النهائية لأنظمة قطارات ذات سعة عالية (الترام - المترو).	٢١

٣٠,٠٠٠ لكل وصلة	مراجعة المخططات المبدئية لإنشاء وصلة ربط مع محطات أو منشآت قطارات.	٢٢
٤٠,٠٠٠ لكل وصلة	مراجعة المخططات النهائية لإنشاء وصلة ربط مع محطات أو منشآت قطارات.	٢٣
٥٠,٠٠٠ لكل محطة	مراجعة المخططات المبدئية لإنشاء محطة إضافية لأنظمة قطارات.	٢٤
١٢٨,٠٠٠ لكل محطة	مراجعة المخططات النهائية لإنشاء محطة إضافية لأنظمة قطارات.	٢٥
١,٤٠٠,٠٠٠ لكل ١/كم من خط السكك الحديدية	إصدار شهادة مطابقة - أنظمة قطارات ذات سعة قليلة (الحافلات الموجهة - النقل الشخصي السريع).	٢٦
١,٦٠٠,٠٠٠ لكل ١/كم من خط السكك الحديدية	إصدار شهادة مطابقة - أنظمة قطارات ذات سعة متوسطة (آليات النقل الجماعي - المونوريل).	٢٧
١,٨٠٠,٠٠٠ لكل ١/كم من خط السكك الحديدية	إصدار شهادة مطابقة - أنظمة قطارات ذات سعة عالية (الترام - المترو).	٢٨
٤٣٠,٠٠٠ لكل وصلة	إصدار شهادة مطابقة - وصلة ربط مع محطات أو منشآت قطارات.	٢٩
١,١٣٠,٠٠٠ لكل محطة	إصدار شهادة مطابقة - محطة إضافية لأنظمة قطارات.	٣٠
رسم سنوي متغير بقيمة (٥-١٢٪) من قيمة الأرض التي ينشأ	استغلال فضاء حرم الطريق الذي ينشأ عليه وصلة الربط مع محطات أو منشآت قطارات.	٣١

عليها وصلة الربط		
٥٠٠٠ لكل مجلد من الدليل	إصدار دليل المعايير التخطيطية والتصميمية للسكك الحديدية.	٣٢

جدول رقم (٥)

بتحديد المخالفات والعقوبات الخاصة بجهة تنظيم السلامة

م	بيان المخالفة	الغرامة (بالدرهم)
١	عدم الإخطار أو رفع تقارير الحوادث التي يجب الإبلاغ عنها إلى جهة تنظيم السلامة.	٢٠٠,٠٠٠
٢	عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة أسباب المخالفة ضمن المهلة المحددة من جهة تنظيم السلامة.	٥٠٠,٠٠٠
٣	عدم إخطار جهة تنظيم السلامة بالتغييرات الجوهرية التي تتم على أنظمة السكك الحديدية.	٥٠٠,٠٠٠
٤	عدم تقديم المعلومات المطلوبة لجهة تنظيم السلامة بما في ذلك التدابير المتخذة لتعزيز أنظمة سلامة السكك الحديدية.	٥٠٠,٠٠٠
٥	عدم توفير التأمين الشامل المطلوب لتشغيل أنظمة السكك الحديدية طيلة فترة سريان شهادة السلامة التشغيلية وشهادة وضع السلامة.	٥٠٠,٠٠٠
٦	عدم التزام المالك أو المشغل أو المقاول بأي التزام مفروض عليه بموجب أدلة وشروط السلامة.	٥٠٠,٠٠٠
٧	عدم الالتزام بالإشعار القانوني الصادر عن جهة تنظيم السلامة ضمن المدة المحددة.	١٠٠,٠٠٠
		٢٠,٠٠٠
٨	القيام بأي عمل يُمكن أن ينتج عنه إصابات.	١٠٠,٠٠٠
٩	التسبب بوقوع حادث يُمكن أن ينتج عنه إصابات.	٢٠٠,٠٠٠
١٠	التسبب بوقوع حادث نتج عنه إصابات.	٥٠٠,٠٠٠
١١	منع أو عرقلة مفتش جهة تنظيم السلامة أو أي شخص مُخوّل من قبل الهيئة عن القيام بمهامه بأي صورة من الصور أو بأي شكل من الأشكال.	٢٠٠,٠٠٠

جدول رقم (٦)
بتحديد المخالفات والعقوبات الخاصة بالمؤسسة

م	بيان المخالفة	الغرامة (بالدرهم)
١	قيام أو محاولة قيام أي شخص بأنشطة دون الحصول على شهادة عدم ممانعة ضمن منطقة الحماية الحرجة.	١٠٠,٠٠٠
٢	قيام أو محاولة قيام أي شخص بأنشطة دون الحصول على شهادة عدم ممانعة خارج منطقة الحماية الحرجة وضمن منطقة الحماية الكلية.	٥٠,٠٠٠
٣	عدم الالتزام بالعمل وفق شروط شهادة عدم الممانعة.	٢٠,٠٠٠
٤	التسبب بوقوع حادث يضر بالبنية التحتية للسكك الحديدية.	٥٠,٠٠٠
٥	القيام أو السماح بالقيام بأي عمل يُمكن أن ينتج عنه إلحاق ضرر بالبنية التحتية للسكك الحديدية أو يُعرِّض سلامتها للخطر.	١٠,٠٠٠
٦	عدم إبلاغ المؤسسة بوقوع حادث.	١٠٠,٠٠٠
٧	منع أو عرقلة المفتش أو أي شخص مُخوّل من الهيئة عن القيام بمهامه بأي صورة من الصور أو بأي شكل من الأشكال.	٥٠,٠٠٠
٨	عدم الالتزام بالإشعار القانوني الصادر عن المؤسسة ضمن المدة المحددة.	إشعار حظر
		إشعار تحسين
٩	عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة أسباب المخالفة ضمن المهلة المحددة من المؤسسة.	٥٠٠,٠٠٠
١٠	إنشاء أو تطوير بنية تحتية للسكك الحديدية أو أي عمل يتعلق بأنظمة السكك الحديدية دون الحصول على شهادة المطابقة من المؤسسة.	٥٠٠,٠٠٠
١١	القيام أو محاولة القيام بأي نشاط مُخالف لشهادة المطابقة.	٣٠٠,٠٠٠
١٢	إيقاف العمل في إنشاء بنية تحتية للسكك الحديدية أو أي أعمال تتعلق بأنظمة السكك الحديدية دون الحصول على شهادة عدم الممانعة لإيقاف	٣٠٠,٠٠٠

	العمل.	
٢٠,٠٠٠	تجاوز الحدود القصوى لمستويات الضوضاء أو الاهتزازات المسموح بها.	١٣

قرار إداري رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٧ بشأن منح بعض الأشخاص صفة مأموري الضبط القضائي

المدير العام ورئيس مجلس المديرين

بعد الاطلاع على القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء هيئة الطرق والمواصلات وتعديلاته،
ويُشار إليها فيما بعد بـ «الهيئة»،
وعلى القانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن الجريدة الرسمية لحكومة دبي،
وعلى القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٦ بشأن تنظيم منح صفة الضبطية القضائية في حكومة دبي،
وعلى قرار المجلس التنفيذي رقم (٣) لسنة ٢٠٠٩ بشأن التعرف الموحدة لاستخدام المواصلات
العامة في إمارة دبي وتعديلاته،
وعلى قرار المجلس التنفيذي رقم (٦٤) لسنة ٢٠١٦ باعتماد الهيكل التنظيمي لهيئة الطرق
والمواصلات،

قررنا ما يلي:

منح صفة الضبطية القضائية

المادة (١)

يُمنح الأشخاص المبيّنة أسماؤهم ومسمياتهم الوظيفية في الجدول الملحق بهذا القرار، صفة
مأموري الضبط القضائي في إثبات الأفعال التي ترتكب بالمخالفة لأحكام قرار المجلس التنفيذي
رقم (٣) لسنة ٢٠٠٩ المشار إليه والقرارات الصادرة بموجبه من قبل مستخدمي السكك الحديدية
في إمارة دبي.

واجبات مأموري الضبط القضائي

المادة (٢)

يجب على الأشخاص المخولّين صفة مأموري الضبط القضائي بموجب المادة (١) من هذا القرار،

الالتزام بما يلي:

- ١- أحكام قرار المجلس التنفيذي رقم (٣) لسنة ٢٠٠٩ المشار إليه أعلاه، ومراعاة الإجراءات المنصوص عليها فيه عند قيامهم بمهامهم.
- ٢- التحقق من التزام الأشخاص المخاطبين بقرار المجلس التنفيذي رقم (٣) لسنة ٢٠٠٩ المشار إليه من مستخدمي السكك الحديدية، بالواجبات التي يفرضها عليهم هذا القرار وعدم مخالفتهم لأحكامه.
- ٣- ضبط المخالفات المكلفين باستقصائها وجمع المعلومات والأدلة المتعلقة بها، وفقاً للأصول المرعية في هذا الشأن.
- ٤- تلقي التبليغات والشكاوى التي ترد إليهم في شأن المخالفات التي تتصل بوظائفهم، وفقاً للإجراءات المعتمدة لدى الهيئة في هذا الشأن.
- ٥- اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للمحافظة على كافة الأدلة المتعلقة بالمخالفة المرتكبة.
- ٦- تحرير محضر ضبط بالوقائع والإجراءات التي تم اتخاذها من قبلهم.
- ٧- التحلي بالنزاهة، والأمانة، والحيادة والموضوعية.
- ٨- إبراز ما يُثبت صفاتهم عند مباشرة المهام المنوطة بهم.
- ٩- عدم استغلال صفة الضبطية القضائية لتحقيق مصالح أو منافع شخصية.

صلاحيات مأمور الضبط القضائي

المادة (٣)

يكون للأشخاص المخوّلين صفة مأموري الضبط القضائي بموجب المادة (١) من هذا القرار ممارسة الصلاحيات التالية:

- ١- الاستعانة بأفراد الشرطة عند الاقتضاء.
- ٢- الاستعانة بالخبراء والمترجمين عند الضرورة.
- ٣- سماع وتدوين أقوال مقدمي البلاغات والشهود.
- ٤- إجراء المعاينة، وتوجيه الأسئلة والاستيضاحات، ودخول الأماكن المصرّح لهم بدخولها لجمع المعلومات المتعلقة بالمخالفة المرتكبة.

الإجراءات التنفيذية

المادة (٤)

يتولى المدير التنفيذي لمؤسسة القطارات في الهيئة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا

القرار، بما في ذلك:

- ١- إصدار البطاقات التعريفية لمأموري الضبط القضائي المشمولين بأحكام المادة (١) من هذا القرار.
- ٢- اعتماد نماذج محاضر ضبط المخالفات بما تتضمنه من بيانات أساسية، وبما يتفق وأحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٦ المشار إليه.

السريان والنشر

المادة (٥)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

مطر الطاير

المدير العام ورئيس مجلس المديرين

صدر في دبي بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٧ م
الموافق ١٨ ربيع الثاني ١٤٣٨ هـ

جدول

الأسماء والمسميات الوظيفية للموظفين المخولين صفة مأموري الضبط القضائي

أسماء موظفي قسم رقابة أداء الحافلات			
م	اسم الموظف	المسمى الوظيفي	الجهة التي يعمل بها
١	سلوى سلمان جمعة الوهبي	مفتش تذاكر	شركة سيركو
٢	بدر محمد جمعة أهلي	مفتش تذاكر	شركة سيركو
٣	ظبية أمان خميس المراشدة	مفتش تذاكر	شركة سيركو
٤	صالحة نوبي مبارك النعيمي	مفتش تذاكر	شركة سيركو
٥	عيسى غلوم محمد الرم	مفتش تذاكر	شركة سيركو

قرار إداري رقم (٤٤) لسنة ٢٠١٧
بشأن
تعديل محطات وتعرفة التاكسي المائي في إمارة دبي

المدير العام ورئيس مجلس المديرين في هيئة الطرق والمواصلات

بعد الاطلاع على القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء هيئة الطرق والمواصلات وتعديلاته،
ويُشار إليها فيما بعد بـ«الهيئة»،
وعلى قرار المجلس التنفيذي رقم (١٨) لسنة ٢٠١٠ بشأن تشغيل التاكسي المائي في إمارة دبي
وتعديلاته،
وعلى القرار الإداري رقم (٥٧٦) لسنة ٢٠١٣ بشأن إضافة محطات جديدة إلى خدمة التاكسي
المائي وتحديد تعرفه النقل بينها،
وعلى القرار الإداري رقم (٥٠٤) لسنة ٢٠١٥ بشأن تعديل محطات وتعرفة خدمة التاكسي المائي
في إمارة دبي،
وبناءً على موافقة دائرة المالية،

قررنا ما يلي:

التعديل

المادة (١)

يُعدّل جدول تحديد محطات التاكسي المائي وتعرفة الرحلات بين هذه المحطات، الملحق بقرار
المجلس التنفيذي رقم (١٨) لسنة ٢٠١٠ المشار إليه، وفقاً للجدول الملحق بهذا القرار.

الإلغاءات

المادة (٢)

يُلغى القرار الإداري رقم (٥٧٦) لسنة ٢٠١٣ والقرار الإداري رقم (٥٠٤) لسنة ٢٠١٥ المشار
إليهما، كما يلغى أي نص في أي قرار إداري آخر إلى المدى الذي يتعارض فيه وأحكام هذا القرار.

السريان والنشر

المادة (٣)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وينُشر في الجريدة الرسمية.

مطر الطاير

المدير العام ورئيس مجلس المديرين

صدر في دبي بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٧م

الموافق ١٨ ربيع الثاني ١٤٣٨هـ

ISSN: 2410 - 1141

تصدر عن:

اللجنة العليا للتشريعات

هاتف: ٢٩٢٩٢٠٠ ٤ ٠٠٩٧١، فاكس: ٢٩٢٩٢٩٩ ٤ ٠٠٩٧١، ص.ب. ١٢٠٧٧٧

دبي، الإمارات العربية المتحدة

slc.dubai.gov.ae official.gazette@slc.dubai.gov.ae